اغتيال ثلاثة عسكريين ومدنيَين في كمين شرق العاصمة الجزائرية

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: اغتالت مجموعة مسلحة صباح السبت ثلاثة عسكريين ومدنيين اثنين في كمين بطريق جبلي بولاية بومرداس على بعد 50 كلم شرق العاصمة الجزائرية.

وذكرت تقارير اعلامية امس الاحد ان الضحايا كانوا على متن حافلة صغيرة للنقل العمومي عندما اعترض طريقها مسلحون يرتدون الزي العسكري النظامي ويحملون اسلحة كلاشنيكوف التي يستخدمها الجيش الجزائري ايضا.وقام المسلحون بعدها بتفتيش الركاب قبل ان يتأكدوا من هوية ثلاثة عسكريين كانوا بالزي المدني متوجهين الى ثكنة قريبة ولم يتوان المسلحون في اغتيالهم رميا بالرصاص امام مرأى الركاب الاخرين من نساء واطفال مدارس والذين اصيبوا بحالة هستيريا. بينما تمكن رابع من الفرار في الادغال المجاورة للطريق الذي وقعت فيه العملية.

وقتل مدني على التو داخل الحافلة بينما لفظ طالب ثانوي انفاسه الاخيرة في مستشفى برج منايل متأثرا بالجراح البليغة التي اصيب بها في ذات العملية.

وذكرت صحف محلية ان تعزيزات عسكرية انتشرت في محيط تنفيذ الكمين في محاولة لتعقب منفذي العملية الاولى من نوعها منذ اسابيع في هذه المنطقة.

وكانت قوات الامن الجزائرية قتلت قبل ايام احد امراء «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» واحد مرافقيه في كمين نصبته لهما في منطقة عمال بنفس الولاية.

وحملت مسؤولية هذه العملية لعناصر هذه الجماعة التي رفض عناصرها وضع السلاح والاستفادة من تدابير السلم والمصالحة الوطنية.

بسبب ما فيه من «تحيز ومحاباة» للجزائر والبوليزاريو

المغرب يرفض تقريرا امميا حول حقوق الانسان بالصحراء الغربية

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

رفض المغرب مضمون تقرير للامم المتحدة حول حقوق الانسان في الصحراء الغربية بسبب ما وصفه بالتحيز والمحاباة الواضحة للجزائر وجبهة البوليزاريو.

وقالت رسالة وزارة الخارجية المغربية وجهت الى لويز آربور المفوضة العليا لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة أن الحكومة المغربية لا تقبل، لا مضمون التقرير المتحيز تماما، ولا مسعاه المحابي بوضوح للأطراف الأخرى، ولا توصياته السياسية للغاية، والمنحرفة تماما عن سير هذه المهمة.

واوضحت الرسالة أن المغرب تلقى باستغراب كبير تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان حول البعثة الاقليمية بالمغرب، ومخيمات تندوف، والجزائر لانه «سواء من حيث شكله أو مضمونه، يجانب الصواب من خلال انتهاك النصوص المرجعية للمهمة، ومسعاه المنحاز بشكل واضح، والفشل الأكيد على مستوى هدفه الأول المتمثل في تجميع المعطيات ذات الصلة في مجال حقوق الانسان في المنطقة».

وكانت بعثة من المفوضية العليا لحقوق الانسان قد قامت في ايار/ مايو من العام الجاري بجولات في المغرب والجزائر ومخيمات تندوف حيث تواجد اللاجئين الصحراويين وقوات واجهزة جبهة البوليزاريو لاعداد تقرير حول حقوق الانسان الصحراوي في هذه المناطق.

وقال تقرير المفوضية الذي قدم بجنيف ان تقرير المصير يعتبر «حقا أساسيا للشعب الصحراوي يجب تكريسه دون تأخير». وأشار التقرير الذي أعده وفد من المحافظة تنقل في مدن الصحراء الغربية و مخيمات اللاجئين بتندوف الى ضرورة «ضمان و تطبيق حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره دون أي تأخر كما تم التأكيد على ذلك في مختلف المحافل الأممية».

ويرى المغرب ان التقرير يثير الاستغراب بدءا من صفحته الأولى بعنوانه: «تقرير بعثة المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الانسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين بتندوف»، وهو ما «يحيل على أن الأمر يتعلق بمهمة من مرحلتين، في حين أنها كانت تسعى لأن تكون مهمة اقليمية من ثلاث مراحل، تم التفاوض بشأنها بجهد جهيد والتوافق عليها مع الأطراف».

وقالت وزارة الخارجية المغربية أن التقرير «يخصص الجزء الأكبر منه للصحراء المغربية، ويركز بالأساس على الحق في تقرير المصير، متغاضيا عن التمتع الكامل والتام بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

وأوضحت أن «الخروقات المفترضة التي يشير اليها التقرير، والتي قد تكون وقعت في الصحراء المغربية، مغلوطة تماما، في حين أنه لم يتم بذل أي جهد عادلة على رفاقهم السابقين، الذين المرتكبة في مخيمات تندوف». ولاحظ بالمقابل أن الوضع بهذه المخيمات تم التعامل معه باقتضاب وسطحية غير مفهومين، مع الالحاح، في كل فقرة، على تقرير المصير والاستقلال.

وأشارت الى أن الاقرار الذي يتكرر حول ضرورة القيام بتحريات اضافية بشأن مدى التمتع بحقوق الانسان في مخيمات تندوف، هو دليل فشل البعثة، التي لم تكن في مستوى القيام بدورها على أكمل وجه في تلك المخيمات.

واعتبرت الرسالة ان التقرير يتضمن «محاباة فاضحة للجزائر في تعارض تام مع المراحل التي سبقتها، دون الأخذ بعين الاعتبار الالتزام الشخصي للويز آربور» المفوضة العليا لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، والقاضي باجراء «نقاش مع السلطات الجزائرية عن مسؤوليتها الدولية باعتبارها دولة اللجوء، وموضع اتهامات المغرب بشأن ممارسة التعذيب والمعاملة اللاانسانية التي تعرض لها الأسرى المغاربة فوق التراب الجزائري».

وسجلت أن التقرير يعاني من انحياز فاضح لصالح طروحات جبهة البوليزاريو، الى جانب فرض رقابة غير عادلة على رفاقهم السابقين، الذين التحقوا بالمغرب، وعلى ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في المخيمات. كما أنه يرتكز على مسلمات سياسية صرفة، تتماشى وتدعم موقف الاطراف الأخرى.

وتتحدث عن «تراب تحت مراقبة البوليزاريو»، في حين أن مهمة الوفد تخص فقط مخيمات تندوف لوحدها وأن التقرير «تحدث عن رقم مغلوط، مقدم من قبل البوليزاريو، ويتعلق باعتراف 52 دولة بالجمهورية الصحراوية التي اعلنها جبهة البوليزاريو من جانب واحد 1976، في حين أن تلك الاعترافات تم سحبها على نطاق واسع أو تجميدها» وان السيل غير المتناسق من المعلومات حول الجمهورية الصحراوية، والذي لا صلة له مع هدف البعثة، يحول هذا التقرير الى مجرد نشرة للدعاية للاطروحات الانفصالية وفضلا عن ذلك فان الأولوية التي أعطيت بشكل ممنهج، لحق تقرير المصير، على حساب الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يشكل سابقة خطيرة جدا، ويقود الى اشتراط غير وارد في الاتفاقيات الدولية السبع المذكورة في التقرير.

وأكد المغرب أن البعثة الاقليمية أخلت بهدفها المتمثل في جمع معطيات حول حقوق الانسان في المرحلتين الجزائريتين مبرزا أنه في تندوف كانت لعمل البعثة مرارة العمل الناقص حيث ان تكرار ضرورة التقصي الاضافي لن يبرئها قطعا، اذ أنها لم تبرر ما بدا وكأنه ارجاء الى أجل غير مسمى لاستكمال مهمتها بتندوف.

واعتبر المغرب ان توصيات المفوضية غير ملائمة طالما لم تتم الاستجابة لعمليات التحقق الاضافية المطلوبة بالنسبة لمخيمات تندوف، وطالما تمادت الجزائر في رفض تحمل مسؤوليتها الدولية بخصوص انتهاكات القانون الانساني التي تقترف فوق ترابها.

كما أن هذا التقرير لم ينصف تعاون المغرب التام والشامل مع البعثة بل على العكس من ذلك فانه يكافئ العراقيل والتملصات الجزائرية وتعتيم البوليزاريو ومناوراته ورفضه التعاون مع البعثة.

من جهتها اكدت كجمولة بنت أبي الناشطة البارزة سابقا في جبهة البوليزاريو والتي عادت للمغرب بداية 1992 أن نزاع الصحراء الغربية يرهن مستقبل المغرب العربي ويحكم على الصحراويين الذين يوجدون فوق التراب الجزائري بالعيش في ظل الخنوع.

وقالت كجمولة وهي نائبة في البرلمان المغربي وعضو المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية «لقد مرت الآن أكثر من ثلاثة عقود على بدء واحد من أعوص النزاعات التي عرفها التاريخ المعاصر، والذي تظهر آثاره المدمرة بشكل جلي من حيث أنه يرهن مستقبل شعوب المغرب العربي ويحكم على جزء من الصحراويين بالعيش في ظل الخنوع فوق التراب الجزائري وتحت قبضة قيادة البوليزاريو».

وذكرت كجمولة بالعراقيل التي تضعها الجزائر والبوليزاريو أمام كافة مبادرات السلام وأوضحت أن المغرب، «واحتراما منه للشرعية الدولية، اقترح منح صلاحيات واسعة لسكان الصحراء من أجل تدبير شؤونهم بنفسهم في اطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية»وأن «هذا الاقتراح حظي باجماع الشعب المغربي بمختلف مكوناته الحزبية والثقافية».

وقالت «ان الحكم الذاتي، الذي يشكل نقطة أساسية من أجل التسوية النهائية لنزاع الصحراء. ويشكل هذا الأسلوب في تناول القضية نموذجا لمعالجة النزاعات بطريقة ديمقراطية وبشفافية».

وأكدت كجمولة بنت ابي أنه «على عكس ما يروج له البوليزاريو والجزائر، فان مبادرة الحكم الذاتي ليست مناورة للتماطل موجهة لاهدار وقت المجتمع الدولي، بل هي مبادرة تروم بالاساس ضمان مستقبل أفضل وحياة كريمة ومستقرة لكافة مواطني الصحراء».

ونددت بنت ابي بما وصفته معاناة الأسر التي تعيش بمخيمات تندوف لاسيما وأن «أي انشقاق أو اعتراض يتم التصدي له بطرق قمعية من قبل البوليزاريو» الشيء الذي دفع «آلاف الصحراويين الى ترك مخيمات تندوف هربا من القمع والاضطهاد المادي والمعنوي الذي تمارسه جبهة البوليزاريو وأجهزتها» التي قالت انها «تتلقى التعليمات من مصالح الأمن العسكري الجزائري».

وحذرت كجمولة من أن «غياب التفاهم بين أطراف هذا النزاع قد يهدد وقف اطلاق النار الهش وأن عواقبه قد تكون وخيمة على كافة منطقة شمال افريقيا».

البوليزاريو تتهم المغرب بمنع تبادل الزيارات بين العائلات الصحراوية

■ الجزائر ـ اف ب: نددت جبهة تحرير وادي العيون وساقية الذهب (بوليزاريو) امس الاحد بـ«منع» المغرب برنامج تبادل الزيارات بين العائلات الصحراوية الذي تطبقه المفوضية العليا للاجئين في الامم المتحدة منذ اذار/مارس 2004.

وقال منسق البوليزاريو مع بعثة الامم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء الغربية محمد خداد انه بعد توقف موقت «كان مقررا ان تستأنف الزيارات في بداية شهر تشرين الاول/اكتوبر»، متهما المغرب بـ«منع مواصلة هذه العملية الانسانية».

واضاف خداد كما نقلت عنه وكالة الانباء الجزائرية ان البوليزاريو من جهتها كانت «قبلت كل اقتراحات البرنامج التي تسلمتها من مفوضية اللاجئين في تموز/يوليو ثم في اب/اغسطس واخيرا في ايلول/سبتمبر».

ودعا المجتمع الدولي ومجلس الامن الى وضع حد لـ«تعنت المغرب الذي يريد ابقاء الاراضي الصحراوية مغلقة تلبية لحاجات سياسة القمع العمياء وانتهاك حقوق الانسان التي يمارسها، وذلك ليس في وجه الوفود الاجنبية والمنظمات الاخرى غير الحكومية فحسب بل في وجه المواطنين الصحراويين ايضا».

ردا على تقارير اعلامية

بلحاج ينفي التحاق نجله بـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال»

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: نفى علي بلحاج، القيادي في الجبهة الإسلامية للانقاذ المحظورة ان يكون نجله الأصغر عبد القهار قد التحق بـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال».

وقال بلحاج في تصريح لـ«القدس العربي» امس الاحد انه لا يملك اية معلومات تفيد بذلك، مضيفا «لا اصدق كل ما كتب الا اذا رأيت ابني بشحمه ولحمه او تتوفر لي معلومات تؤكد المكان الذي يوجد فيه». وتساءل بلحاج عمن رآه ذهب الى الجبال.

وكانت صحيفة «ليبرتيه» الناطقة بالفرنسية اوردت في عددها امس ان عبد القهار التحق بـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال» في منطقة بومرداس على بعد 50 كلم شرق العاصمة الجزائر والتي تعتبر المعقل الرئيسي لعناصر هذه الجماعة.

واكد بلحاج انه اتصل امس شخصيا بمصالح الامن بقسم الشرطة بحي البدر الذي يقطنه بالضاحية الجنوبية للعاصمة للاستفسار ما اذا كان بحوزتها معلومات رسمية تؤكد خبر التحاق نجله بـ«الجماعة السلفية للدعوة والقتال» كما ذكرت الصحيفة.

واضاف ان مسؤولي الامن اكدوا له انهم لا يملكون معلومات جديدة بخصوص مصير ابنه. وقال انه عندما اتصل لاول مرة بمصالح الشرطة لاخبارهم باختفاء ابنه طالبهم بان يعلموه رسميا وبانفسهم وليس عن طريق الجرائد «التي لا اثق فيها».

وكان بلحاج اعلن ان نجله الاصغر اختفى في ظروف غامضة منذ الاول من الشهر الجاري عندما كان متوجها لاداء صلاة الصبح باحد مساجد حي البدر الذي يقطنه بالضاحية الجنوبية.

وكان علي بلحاج اتهم مصالح الامن باختطاف ابنه بعد ان اكد في تصريح لوكالة الانباء الفرنسية انه بحث عنه في كل مكان ولم يعثر له على أي اثر الى حد الان.

وكانت «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» رفضت مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي اقره الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وصوت عليه الشعب بالأغلبية في استفتاء عام في ايلول/سبتمبر الماضي.

بعد البالغين.. القاصرون يؤرقون العلاقات بين الرباط ومدريد

المعارضة الاسبانية تطالب بتطبيق «نموذج ساركوزي» في مواجهة هجرة القاصرين المغاربة

مدريد ـ «القدس العربي» من حسين مجدوبي:

اقترح الأمين العام للحزب الشعبي اليميني المعارض في اسبانيا ماريانو راخوي مئة اجراء لمواجهة الهجرة السرية وتشجيع القانونية منها، والجديد هو تبنيه لسياسة وزير الداخلية نيكولا ساركوزي في مجال محاربة هجرة القاصرين، ويتزامن طرح هذه الاجراءات مع أكبر موجة من وصول القاصرين المغاربة الى اسبانيا وما يترتب عن ذلك من جدل سياسي واختلاف مع الرباط في معالجة هذا الموضوع.

فقد وصل يومي الثلاثاء والأربعاء الماضي 73 قاصرا مغربيا على متن قوارب الموت الى شواطئ الأندلس، ويوم الجمعة الماضية أفاد عشرة من المهاجرين الذين أنقذتهم باخرة شحن دولية في المحيط الأطلسي بالقرب من جزر الخالدات وكان من ضمنهم قاصرون أن عشرين شخصا لقوا حتفهم غرقا كانوا على متن القارب ومن ضمنهم مغاربة قاصرون.

وأججت هذه التطورات من الجدال حول موضوع القاصرين المغاربة، وهكذا طرح ماريانو راخوي السبت ضرورة صدور قانون خاص بمكافحة هجرة القاصرين من ضمن نقاطه ضرورة ترحيل هؤلاء القاصرين خاصة غير المرافقين بعائلاتهم الى دولهم، والمقصود المغرب.

يذكر أنه خلال السنة الأخيرة، تمكنت اسبانيا والمغرب من تجاوز مشكل الهجرة السرية بشكل كبير من خلال التوقيع على سلسلة الاتفاقيات وتطبيقها سواء في اطار ثنائي بين البلدين أو في اطار جماعي بين الرباط والاتحاد الأوروبي، وبقي الاشكال الوحيد هو ترحيل القاصرين. فالرباط تقبل بموجب الاتفاقيات التي وقعتها استقبال مواطنيها الذين يجري ترحيلهم من اسبانيا عندما يتم ضبطهم وهم يتسللون بطريقة غير مشروعة الى هذا البلد الأوروبي، لكن في حالة القاصرين ورغم وصولهم الى الشواطئ الاسبانية، فمدريد لا تستطيع تطبيق الطرد المباشر في حق القاصرين لأن الاتفاقيات الدولية لا تسمح بذلك الا في حالات معينة من ضمنها ضرورة تسليم القاصر مباشرة الى أهله في المغرب، وهذا من الصعوبة بمكان بحكم أن العائلات تقوم بارسال أبنائها، وبالتالي لن تقوم بتسهيل عودتهم الى المغرب.

على طول الخريطة الاسبانية، توجد مراكز لايواء القاصرين من مختلف الجنسيات وان كان المغاربة يشكلون الأغلبية المطلقة حيث تشير الدراسات الى أن عددهم يصل الى خمسة آلاف قاصر، وكل قاصر يكلف الدولة الاسبانية يوميا 80 يورو بما في ذلك الأكل والنوم واللباس والدراسة.

ونظرا لهذه التسهيلات الخاصة بالاقامة يبدو أن الكثير من العائلات المغربية تسمح لأبنائها أو ترسلهم عمدا الى اسبانيا عبر قوارب الموت. وأظهرت الكثير من التقارير الأمنية التي أنجزتها الشرطة الاسبانية وجود مافيا خاصة بهجرة القاصرين.

وشهدت اسبانيا باستمرار هجرة القاصرين منذ منتصف الثمانينات، حيث كان يقتصر الأمر في البدء على القاصرين من شمال المغرب نظرا للقرب الجغرافي الذين عادة ما كانوا يتسللون في شاحنات النقل الدولي عبر طنجة أو سبتة المحتلة. هذا النصف من القاصرين عادة ما كان يفضل العيش في الشوارع ويتعاطى السرقة والدعارة والمخدرات على البقاء في مراكز التكوين ومراكز الاقامة.

ولكن وخلال الثلاث سنوات الأخيرة تغير الوضع، ويقول عزيز الهاشمي وهو خبير في هجرة القاصرين وعمل في مراكز الايواء في الأندلس: «ابتداء من سنة 2003 جرى تسجيل تغير في نوعية هجرة القاصرين، معظمهم يفدون من مناطق جغرافية محددة محصورة بين قلعة السراغنة وبني ملال (وسط المغرب)، هذا النموذج من القاصرين يختلف عن الأول من حيث الانتماء الاجتماعي وكيفية طريقة الهجرة والوسائل المستعملة، اجتماعيا، يتميزون بخضوعهم للسلطة المعنوية للعائلة رغم البعد الجغرافي، ومن مظاهر ذلك تشبثهم بالكالمات الهاتفية ومراسلة عائلاتهم بشكل منتظم علاوة على توفيرهم المنحة الأسبوعية وارسالها لاحقا الى العائلة لمساعدتها، وهذا يعني أننا أمام قاصر في ثوب مهاجر بالغ».

وعلاقة بطرق وصولهم الى اسبانيا، يصرح لـ«القدس العربي» أغلبهم يأتي على متن قوارب ، وأحيانا يفدون الى اسبانيا رفقة أبائهم بتاشيرة سياحية، وهؤلاء ينتمون الى عائلات ميسورة. المثير أن الآباء يعودون ويتركون أبنائهم لدى عائلات في الأراضي الاسبانية، ثم يجري تقديم القاصر الى السلطات المعنية بهدف حضانته وكفالته كأنه قدم الى اسبانيا من غير مرافق.

وكشفت الدراسات الأمنية والاجتماعية أن النقاط التالية هي اهم ما يميز هجرة القاصرين المغاربة في اسبانيا:

ـ يتوفر القاصرون على معلومات دقيقة حول مراكز ايواء القاصرين، طريقة العمل ومواقعها جغرافيا.

ـ يعرفون جميع الحقوق مثل وجوب الحماية والمنحة الأسبوعية والحق في المكالمة ضمن حقوق أخرى ويطالبون بها.

ـ لا يطالبون برخصة الاقامة في الشهور الأولى لأنهم يدركون أن هذا الحق يشرع في اجراءاته بعد مرور المكوث تسعة أشهر في كفالة الحكومة حسب ما ينص عليه قانون الأجانب في فصوله المتعلقة بالقاصرين.

ـ يحلون باسبانيا عادة ساعة وصولهم على التسجيل في المدارس أو الالتحاق بمراكز التكوين المهني.

ومن جانب آخر، يلاحظ أن هجرة القاصرين تطورت بشكل ملحوظ، في المقام الأول، أغلب العائلات تتولى مصاريف هجرة ابنها القاصر ضمن مشروع استراتيجي لكل أفرادها على أساس أنها قد تلتحق بالطفل، لهذا تؤهله وتشعره بالمسؤولية، في المقام الثاني، ظهور شبكات متخصصة في تهجير القاصرين تقوم باستقطابهم في مجموع المغرب وخاصة في الأرياف مما ترتب عن انتشار الظاهرة في مجموع البلاد وكأنها عدوى وأدت الى ظهور مافيا متخصصة في هذا الشأن.

والنتيجة قرابة خمسة آلاف قاصر مغربي انفصلوا عن عائلاتهم وقدم أغلبهم في قوارب الموت أو شاحنات النقل الدولي الى اسبانيا ويعيشون في مراكز اللجوء وآخرون في الشوارع عرضة لتجارة المخدرات والاعتداءات الجنسية. وتحولت هجرة القاصرين الى مشكل حقيقي يهدد الهدوء الذي يطبع العلاقات الطيبة بين مدريد والرباط، لاسيما في ظل استغلال المعارضة لها.

قاصرون مغاربة يحاولون التسلل الى فضاء ميناء طنجة شمال المغرب للاختباء في شاحنات النقل الدولي المتوجهة الى اسبانيا (تصوير محمد بوشامير)

محكمة مغربية تؤجل النظر في قضية 19 متهما بقضايا امنية

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قررت محكمة الاستئناف بمدينة سلا، قرب العاصمة الرباط، الكلفة بقضايا مكافحة الارهاب تأجيل النظر في الملف الذي يتابع به 19 متهما من مدينة سلا من بينهم ستة متهمين تم ترحيلهم في وقت سابق من الجزائر الى المغرب لهم ارتباطات بالسلفية الجهادية.

ويتابع هؤلاء المتهمون الـ19 ومن بينهم متهم واحد في حالة سراح بتهم «الاعتداء عمدا على سلامة الأشخاص والسرقة وانتزاع الأموال وحيازة أسلحة وتكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية في اطار مشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق».

وكانت السلطات المغربية قد تسلمت في شهر اب/اغسطس من سنة 2005 من نظيرتها الجزائرية ستة مغاربة من بين المتابعين في هذه القضية دخلوا الجزائر سرا في محاولة للانضمام الى صفوف الجماعة الجزائرية للدعوة والقتال بهدف تلقي تدريبات عسكرية.

وأسفرت تحقيقات الشرطة بعد عملية القاء القبض على المتهمين عن اكتشاف خلية للسلفية الجهادية بمدينة سلا تقيم علاقات بأتباع الجماعة الجزائرية المذكورة والتي أسسها مصطفى الخيري المتهم الرئيسي في هذه القضية الذي بايعه أعضاء الخلية أميرا عليهم.

وقررت المحكمة الى غاية 17 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل النظر في ملف 22 متهما من أعضاء خلية محمد رحا البلجيكي من أصل مغربي، المتابعين في اطار قانون مكافحة الارهاب.

ويتابع أعضاء هذه الخلية الذين مثلوا لأول مرة أمام هيئة المحكمة في 14 تموز/يوليو الماضي بتهم «تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية لها علاقة بمشروع جماعي يهدف الى المس الخطير بالنظام العام وجمع وتدبير أموال بنية استخدامها في ارتكاب أعمال ارهابية».

وكانت الشرطة قد تمكنت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الماضية من تفكيك خلية ارهابية قيد التشكيل، تتكون من 22 عنصرا يشتبه في ارتباطهم بـ«حركة اسلامية متطرفة لها صلات بالمجموعات الناشطة بالحدود العراقية وتقيم روابط وثيقة بتنظيم القاعدة».

وزير ثان يطرح مسألة الحجاب في مجلس العموم البريطاني والكنيسة تنتقد الافضلية في معاملة المسلمين

لندن ـ «القدس العربي»:

كشفت صحيفة «صانداي ميرور» ان وزيرا ثانيا تطرق في مجلس العموم الى مسألة ارتداء الحجاب. وقالت ان الوزير فيل ولاس قال في حديث مع صحيفة «صانداي ميرور» ان الحجاب يولد «الخوف والضغينة».

وقال ولاس وهو وزير الحكم المحلي «من الصعب القول ما اذا النساء يرتدين الحجاب للتعبير عن ايمانهن او لانهن اجبرن على ارتدائه».

واشار الى ان «غالبية المسلمات البريطانيات المحجبات اللواتي ولدن في هذا البلد يرتدين الحجاب للتأكيد على هويتهن وديانتهن وهذا قد يولد الخوف والضغينة عند من هم من غير المسلمين ويؤدي الى التمييز».

وفي الوقت الذي اكد على حرية خيار المرأة المسلمة الا انه قال ان ارتداء الحجاب يخيف الناس الذين لا يفهمون الاسلام حيث قال «للمسلمات الحق الكامل في ارتداء حجاب يغطي وجههن (النقاب) لكن عليهن ادراك ان ذلك يخيف الناس الذين لا يفهمون ثقافتهن».

واوضح ولاس «نتوقع من غير المسلمين ان يفهموا الآسيويين وثقافتهم. لكن هذا الموقف يجب ان يكون من الجانبين وعلى المسلمين ايضا فهم الاشخاص من الديانات الاخرى».

وكان وزير الخارجية السابق جاك ستررو قد اثار جدلا عندما اعتبر ان النقاب يؤثر على العلاقات العرقية وعلى سلامتها وذلك عندما قال انه كان يطلب من النساء المنقبات خلع نقابهن اذا اردن مقابلته. وعاد يوم الجمعة للقول انه يفضل لو لم ترتد النساء الحجاب نهائيا.

وتفاوتت ردود الافعال على تصريحات ستررو. واعتبر سيمون جينكز، الكاتب المعلق في صحيفة «صانداي تايمز» ان ستررو اثار هذه الضجة وعينه على منصب في الحكومة القادمة. وبدا ستررو في عدد من رسوم الكاريكاتير وهو يرتدي الحجاب امام مقر الحكومة البريطانية في «10 داونينغ ستريت».

وانتقد ممثلون مسلمون للجالية تصريحاته حيث اعتبرها البعض دعوة من ستررو للمسلمين لكي يتخلوا عن ثقافتهم، والقت فتاة مسؤولية هجوم تعرضت والدتها له عندما قام شبان بنزع حجابها بالقوة والتهجم عليها مسؤولية الاعتداء على تصريحات ستررو، حيث قالت «انا متأكدة مئة بالمئة ان الاعتداء كان نتيجة مباشرة لتصريحات جاك ستررو».

واتخذ الكثيرون من تصريحات ستررو، خاصة المعارضة المحافظة للهجوم على التعددية الثقافية والعرقية حيث اعتبرها الكثيرون بانها تدعو للانفصال.

وقدم تقرير نشرت نتائجه الاسبوع الماضي واعده مكتب الاحصاء الوطني صورة عن الانفصال داخل المجتمعات المدينية البريطانية.

ووجد التقرير انه في بعض المناطق تعيش نسبة 70 بالمئة من السكان وتنتمي الى نفس الاقلية العرقية، وفي مدن مثل بيرمنغهام وليستر وبرادفورد ومانشستر فان ثلاثة ارباع السكان هم من غير البيض.

وجاء في الاحصاء ان هناك فروقات بين المسلمين، فالمسلمون الافارقة قد لا يجدون فرصة عمل، اما المسلمون الهنود فقد لا يجدون فرصة عمل مقارنة مع السيخ او الهندوس.

وتلاحقت تصريحات المسؤولين البريطانيين حيث حذرت وزيرة الشؤون الاجتماعية من مخاطر تحول التعددية الى انعزال، فيما قال رئيس لجنة المساواة العرقية تريفور فيليبس ان بريطانيا تسير وهي نائمة نحو الانعزال، وتعهد ديفيد كاميرون، زعيم المحافظين في اول خطاب له الى كسر عزلة ما اسماه غيتوهات المسلمين. ولكن صحيفة «الاوبزيرفر»، وان قالت ان النقاب ليس وحده المانع في الاندماج، اشارت الى البعد السياسي في موقف ستررو الذي وصفته بالسياسي المحنك والمرشح لمنصب نائب رئيس الحزب، ومن هنا فان قضية من هذا النوع من الممكن ان تضع وجهه في كل شبكات التلفزة. وذكرت الصحيفة ان المسلمين يتعرضون لنوع خاص من التدقيق والمراقبة والمطالبة بتغيير السلوك بينما لا يُطلب شيء من غيرهم داخل المجتمعات الاخرى التي تمتلىء بالكثير من الممارسات التي تترك اثرا واسعا على امن وسلامة المجتمع وتشجع الجريمة.

وفي النهاية اعتبرت الصحيفة ان تدخل ستررو كان محسوبا ويجب احترامه وكان مصيبا بطرحه بهذه الطريقة.

ولم تتوقف الازمة عند التصريح، بل توالت التحقيقات الجديدة التي يبدو انها تريد وضع الاسلام والمسلمين في مركز الضوء والنقد. فقد جاء في صحيفة «صانداي تلغراف» تلخيص لتقرير سري اعدته الكنيسة الانكليكانية، التي تعتبر الكنيسة الرسمية في انكلترا، هاجم المحاولات التي تقوم بها الحكومة لتحويل بريطانيا إلى مجتمع متعدد الأديان.

وقالت الصحيفة ان التقرير جاء بمثابة ادانة واسعة لسياسة الحكومة، اذ قالت الكنيسة إن محاولة دمج اقليات دينية في مجتمع منفتح قد انتجت نتائج معكوسة، وجعلت المجتمع أكثر انفصالا من قبل.

واعد التقرير غاي ويلكنسون، مستشار شؤون الحوار بين الاديان لدى اسقف كانتربري، الدكتور روان ويليامز وجاء فيه ان الكنيسة الانكليزية تعرضت للتهميش على حساب اعطاء معاملة تفضيلية للمسلمين، على الرغم من انهم لا يشكلون الا نسبة 3 بالمئة من السكان.

واشار التقرير الى اجندة خفية تسعى لاعادة تشكيل صورة بريطانيا من دولة مسيحية الى دولة متعددة الاديان.

وعدد التقرير عددا من الخطوات التفضيلية التي اتخذتها الحكومة لنيل رضى المسلمين، مثل استخدام المال العام لاستقدام علماء مسلمين، وتأجيل النظر في تشريعات لها علاقة بزواج الاكراه، وتشجيع سياسات مالية تقوم على التعاملات الاسلامية. وقال التقرير ان هذه الخطوات اثرت على العلاقات الدينية وانسجامها وهمشت المسيحية.

وتحمل الوثيقة عنوان «الانسجام والاندماج: ملاحظة لمجمع الاساقفة». واعتبرت الكنيسة في تقريرها، حسب الصحيفة، إن الوضع الآن هو في غاية من الانفصال، وإن المجتمعات الإسلامية باتت تغرق أكثر في احساس بأنها ضحية. وقالت ان التقرير قد لاقى ارتياحا في أوساطهم، ويعتبر تغييرا جذريا في سياسة الكنيسة التي كانت تصر على تعامل دبلوماسي مع موقف الحكومة.

مسلمات في سوق بمنطقة وايت شابل، شرق لندن، التي يتواجد فيها المسلمون بكثافة

توقيف نحو خمسين مهاجرا غير شرعي في بحر ايجه

■ اثينا ـ اف ب: اوقفت الشرطة البحرية اليونانية السبت 49 مهاجرا غير شرعي، بينهم 38 على متن مركب اوكراني قبالة ساحل جزيرة ايفيا و11 قبالة جزيرة خيوس، على ما اعلنت وزارة النقل البحري في بيان.

وتم توقيف طاقم المركب المؤلف من اوكرانيين تظاهرا بانهما قبطانان. واوقف المركب الذي يبلغ طوله 13 مترا قبالة السواحل الشرقية لجزيرة ايفيا، بحسب البيان.

ونقل المهاجرون الى مركز استقبال المهاجرين في مدينة هالكيدا وهي المركز الاداري للجزيرة. ورصد زورق ـ دورية مركبا صغيرا قبالة الساحل الجنوبي الشرقي لجزيرة خيوس كان فيه 11 مهاجرا قالوا انهم انطلقوا من السواحل القريبة من تركيا. وقال مسؤول في الوزارة لوكالة فرانس برس ان المهاجرين «من جنسيات مختلفة»، دون اعطاء مزيد من التفاصيل. وبحر ايجه هو ممر اعتاد المهاجرون غير الشرعيين الآتون من آسيا او الشرق الاوسط اجتيازه للوصول الى اوروبا الغربية.

من ناحية ثانية، تظاهر عشرات المهاجرين، غالبيتهم من الافريقيات، السبت في اثينا للمطالبة باصدار وثيقة ولادة لاطفالهن الذين ولدوا في اليونان، وايضا بتعديل قانون الجنسية، بحسب ما افادت مراسلة وكالة فرانس برس.

وندد المحتجون بعدم «منح اليونان وثائق ولادة للاطفال الذين يولدون على اراضيها» من والدين مهاجرين، وهي وثيقة ضرورية لتسجيل الاولاد في المدرسة او لمنحهم جواز سفر.

استطلاع: الاسبان يرون ان حكومتهم تعمد الى الارتجال في التعامل مع الهجرة

■ مدريد ـ اف ب: يرى معظم الاسبان ان حكومتهم التي تواجه تدفقا متزايدا للمهاجرين الافارقة على جزر الكناري تعمد الى الارتجال في سياسة الهجرة، على ما افاد استطلاع نشرته امس الاحد صحيفة ايه.بي.سي الاسبانية المحافظة.

وافاد تحقيق اجراه معهد ديموسكوبيا وشمل الف شخص من 29 ايلول/سبتمبر الى الرابع من تشرين الاول/اكتوبر لهذه الصحيفة، ان 76 % من الاسبان يعتبرون ان حكومة خوسيه لويس ثاباتيرو الاشتراكية تعتمد الارتجال في ميدان الهجرة بدون سياسة واضحة المعالم. وترى الاغلبية (58 %) ان الحكومة السابقة التي كان يقودها المحافظ خوسيه ماريا اثنار (يمين) كانت اصلا ترتجل في هذه المسألة.

وكشفت اخر الاستطلاعات عن قلق الاسبان من ظاهرة الهجرة التي تفاقمت خلال الاشهر القليلة الماضية مع تدفق اعداد قياسية من المهاجرين الافارقة (27 الفا منذ كانون الثاني/يناير) من السواحل الافريقية على سواحل ارخبيل الكناري.

وينتقد الحزب الشعبي (يمين معارض) الذي يشن حملة شديدة على الحكومة، عدم فعاليتها في مواجهة هذا التدفق الكثيف. ويعتبر ان هذه الظاهرة ناجمة عن العملية التي قامت بها الحكومة العام 2005 لاضفاء الشرعية على اوضاع نحو 600 الف مهاجر. ورفض زعيم الحزب الشعبي ماريانو راخوي السبت فكرة «معاهدة» سياسية حول الهجرة تحدثت عنها الحكومة الجمعة وعرض مئة اقتراح منها تشريع جديد يمنع القانون الاسباني حول «عمليات اضفاء الشرعية».

ودافعت حكومة ثاباتيرو عن نفسها مرارا من انتقادات المعارضة، مشيرة الى ان المهاجرين الذين تمت تسوية اوضاعهم عام 2005 كان الحزب الشعبي هو الذي تركهم يتس